الغرفة
التجارية
للقاهرة

الإقتصاد المصرى

نظرة عامة

Source : www.worldbank.org/en/country/egypt/overview

في ٢٠١٤

شرعت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج إصلاحات جريء وجذري يهدف إلى حفز الاقتصاد، وتعزيز مناخ الأعمال في مصر، وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع

وتركزت الموجة الأولى من حزمة الإصلاحات

على إعادة توازن جوانب الاقتصاد الكلي، التي اشتملت على خيارات صعبة بشأن السياسات جرى تطبيقها في وقت متزامن، مثل تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، وخفض دعم الطاقة، واحتواء تضخم فاتورة الأجور، وتحرير سعر الجنيه المصري

أما الموجة الثانية من الاصلاحات فاستهدفت

تحسين نظم الحوكمة ومناخ الاستثمار، ويشتمل ذلك على: قانون إصلاح الخدمة المدنية الذي أُقر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦، فضلا عن مجموعة من الإصلاحات الجاري تنفيذها التي تستهدف إزالة حواجز الاستثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كقانون منح التراخيص الصناعية، وقانون الاستثمار، وقانون الشركات.

يحظى برنامج الإصلاح الذي تعتمده الحكومة المصرية بتأييد واسع من شركاء التنمية الرئيسيين، ويشمل ذلك سلسلة القروض البرامجية للبنك الدولي لدعم سياسات التنمية، والتسهيل الممدد لصندوق النقد الدولي، والتمويل الموازي الذي قدمه البنك الأفريقي للتنمية. وبدأ تنفيذ الإصلاحات، جنبا إلى جنب مع استعادة الثقة والاستقرار تدريجيا، يؤتي ثماره.

ويشهد الاقتصاد حاليا تحسنا تدريجيا، إذ بلغت معدلات النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي ٤,٣٪ في ٢٠١٥/٢٠١٦، ارتفاعا من متوسط لم يزد على ٢٪ خلال فترة السنوات ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٣/٢٠١٤. وهبط عجز الموازنة الكلي في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٧ إلى ٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي من ٦,٤٪ في الفترة نفسها من السنة السابقة. وفي أعقاب تعويم الجنيه المصري، شهد سعر الصرف بعض التقلّبات الحادة في البداية، لكنه بدأ في التعافي فيما بعد، ولاسيما مع الطلب القوي للمستثمرين الأجانب على أدوات الدين المحلية.

بلغت معدلات النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي ٤,٣٪ في ٢٠١٥/٢٠١٦

وللتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية على الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، طبقت الحكومة المصرية حزمة من تدابير الحماية / وشبكات الأمان الاجتماعي بهدف تخفيف المعاناة من على كاهل الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل، وضاعفت جهودها للابتعاد عن نظم الدعم العام غير الكفؤة إلى شبكات أمان اجتماعي أكثر كفاءة وموجهة بصورة أفضل بحيث يصل الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين.

وتشمل هذه التدابير:

- توسيع مظلة المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية. ويقدم برنامج تكافل تحويلات نقدية للأمهات الفقيرات شريطة حصول أطفالهن على الفحوصات الطبية و/أو إثبات انتظامهم بالمدارس. أما برنامج كرامة فيعنى بتقديم رواتب مالية لكبار السن والمعاقين. ويجري حاليا توسيع مظلة البرنامج، الذي اقتصر تطبيقه في البداية على صعيد مصر واستهدف تغطية ١,٥ مليون أسرة وهو ما تحقق في مارس/آذار ٢٠١٧، في عموم البلاد ليشمل ١,٧ مليون مستفيد بحلول يونيو/حزيران ٢٠١٧.

- توسيع مظلة برنامج المعاشات التقاعدية وبرنامج التغذية المدرسية في صعيد مصر وبرنامج الدعم الغذائي.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الحكومة في الأشهر المقبلة بتطبيق المرحلة الثانية من برنامج الأشغال الكثيفة العمالة وتأهيل كوادر لسوق العمل الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية في المناطق الفقيرة، وتعمل وزارة التضامن الاجتماعي على إعداد برنامج جديد لإدماج القادرين على العمل من الأسر الضمانية في الأنشطة المنتجة (فرصة) وإصلاح نظام معاشات التقاعد مع البدء في إعداد إطار شامل للحماية الاجتماعية.